

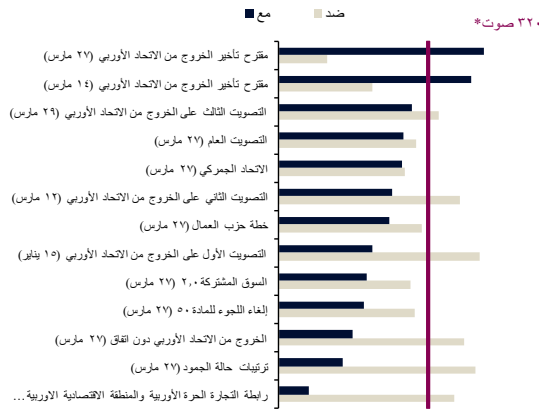
مشكلات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تشكل عائقاً مستمراً للاقتصاد البريطاني

البياني (2). بالإضافة إلى ذلك، أعلنت رئيسة الوزراء ماي أنها ستنتحى عن زعامة حزب المحافظين في 7 يونيو. وقد تستمر عملية انتخاب زعيم جديد (والذي سيصبح رئيس الوزراء الجديد) حتى شهر سبتمبر. ولكن أي فائز بالسباق ليصبح رئيساً للوزراء سيواجه نفس الخيارات الأربعة الصعبة.

الرسم البياني 2: تصويت البرلمان البريطاني

على الخروج من الاتحاد الأوروبي

(عدد الأصوات)



* بينما يتكون مجلس العموم من 650 نائباً، فإن 11 منهم لا يشاركون في

التصويت وهم رئيس المجلس ونوابه الثلاثة وسبعة نواب عن حزب Sinn Féin. ويحتاج التصويت إلى دعم 320 نائباً من أجل ضمان الفوز، لكن يمكن أن يفوز التصويت بأقل من ذلك في حال امتنع بعض النواب أو اختاروا عدم التصويت. المصادر: BBC وتحليل QNB

أولاً، فإن رئيس وزراء جديد قد يحاول الدفع بمقترح مشابه لصفحة رئيسة الوزراء تيريزا ماي. لكن يبدو ذلك غير محتمل حيث أنه مرفوض بشكل واضح من قبل أغلبية الأعضاء في البرلمان. وفي حين يعتبر ما يسمى "شبكة الأمان الإيرلندية" غير مقبول للمشككين في أوروبا، فإن أغلبية النواب يدعمون إما الخروج السلس أو خيار "البقاء".

ثانياً، يمكن لرئيس وزراء جديد إرضاء المشككين في أوروبا باقتراح انفصال صعب أو محاولة التهديد بعدم التوصل لاتفاق. وفي حال الخروج دون اتفاق، فإن المملكة المتحدة ستفصل فوراً عن الاتحاد الأوروبي وبشكل غير منظم على الأرجح. وقال مارك كارني، محافظ بنك إنجلترا (المركزي) في مقابلة مع قناة سكاي نيوز أن "الخروج دون اتفاق قد يحصل صدفة وقد يحدث فجأة، ولن تكون هناك فترة انتقالية. سيكون خروجاً عرضياً غير منظم". كما أشار كارني إلى أن "البرلمان يعارض الخروج دون اتفاق والحكومة كذلك ضد الخروج دون اتفاق، والاتحاد الأوروبي

ظلت المشكلات المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تشكل عائقاً مستمراً على الاقتصاد البريطاني منذ استفتاء يونيو 2016 عندما صوتت المملكة المتحدة بفارق ضئيل لصالح "مغادرة" الاتحاد الأوروبي بدلاً من "البقاء" فيه. وقد انخفضت قيمة العملة البريطانية (الجنيه الإسترليني) بشكل حاد بعد الاستفتاء وقيت أقل بنسبة 17% من متوسط الخمس سنوات السابقة (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: سعر صرف العملة البريطانية

(دولار أمريكي مقابل جنيه إسترليني)



المصادر: بنك إنجلترا، هايفر، تحليلات QNB

في الواقع، لقد أثرت إشكالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالفعل على الاقتصاد البريطاني. ويقدر بنك غولدمان ساكس مقدار هذا التأثير بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتمثل التأثير بصفة أساسية في ضعف الثقة، الأمر الذي يتسبب في إنفاق المستهلكين بشكل أقل، واستمرار الشركات في الاستثمار بشكل أقل مما كان سيحدث بدون مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد تفاوضت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي حول صفقة الخروج مع الاتحاد الأوروبي، ولكن لم تكن نتائج هذه المفاوضات مقبولة شعبياً على نطاق واسع ما أدى إلى رفضها مراراً في ثلاث جلسات تصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي "من قبل البرلمان البريطاني (انظر الرسم البياني 2). ونتيجة لذلك، تأخرت عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عدة مرات، ومن المقدر لها حالياً أن تتم في 31 أكتوبر.

حاول البرلمان وفشل في كسر الجمود من خلال سلسلة من عمليات التصويت الإرشادية" في 27 مارس (انظر الرسم

الخروج نظراً للظروف الراهنة، حيث يمكن لبريطانيا اللجوء إلى المادة 50 من معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي لتأجيل الخروج لعامين.

وهناك تصدعات عميقة في المعسكرين المؤيد والمعارض للخروج بكلا الحزبين الرئيسيين، وهو ما يجعل التنبؤ بنتائج التصويت المستقبلي أصعب من أي وقت مضى.

وتعتبر نتائج التصويت الخاص بالبرلمان الأوروبي في الأسبوع الماضي دليلاً على ذلك، فقد تعرض حزب المحافظين والعمال لنكسة كبيرة. فالظهور القوي لحزب "بريكست" المؤيد للخروج بزعامة نايجل فرج سيجدد دعوات المعسكر المؤيد للخروج من الاتحاد بأي ثمن، وذلك على الرغم من فوز الأحزاب المؤيدة للبقاء في الاتحاد بعدد أكبر من الأصوات والمقاعد مقارنةً بحزب "بريكست".

ومن ناحية أخرى، تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الانتخابات العامة ستؤدي إلى برلمان معلق يكون الحزب الأكبر فيه حزب العمال. كما أيد أغلب البرلمانيين من حزب العمال (198 من أصل 245) إجراء تأييد استفتاء ثان في التصويت الاسترشادي.

إذن، بالرغم من الفتور الذي تعاني منه كافة الأطراف، من المتوقع أن تمتد أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والشكوك المحيطة بها حتى عام 2020، وهو ما سيؤدي إلى استمرار العوامل السلبية التي تثبط النمو الاقتصادي في أوروبا.

ضد الخروج دون اتفاق، لكن إمكانية حدوث ذلك لا تزال قائمة، إنه الخيار الافتراضي". ويشير نموذج بنك إنجلترا لسيناريوهات الخروج دون اتفاق إلى أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة سينتزع بنسبة 2.75% إلى 4.25% بعد ثلاث سنوات بالنسبة لحالة الأساس، وهو ما يفترض معه التوصل إلى اتفاق.

ثالثاً، يمكن لرئيس الوزراء الجديد أن يستقطب مؤيدي البقاء في الاتحاد الأوروبي وأن يقترح إجراء خروج ناعم من الاتحاد. إلا أن تحقيق الخروج الناعم أمر صعب لأنه مرفوض من قبل كل من أعضاء البرلمان الذين يؤيدون الخروج الصعب من الاتحاد وأولئك الذين يؤيدون البقاء فيه. وبالفعل، تم طرح العديد من المقترحات لتحقيق خروج أكثر نعومة من الاتحاد الأوروبي ولكن فشلت جميعها في الحصول على تأييد الأغلبية البرلمانية (انظر إلى الرسم البياني رقم 2). وبالطبع، فإن أكثر أنواع الخروج من الاتحاد الأوروبي نعومةً هو عدم الخروج منه، لكن ذلك يتطلب حصول خيار البقاء في الاتحاد على تأييد شعبي إما من خلال إجراء انتخابات عامة أو تنظيم استفتاء ثان.

ويتمثل الخيار الرابع في تأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد إلى ما بعد تاريخ 31 أكتوبر. ونعتقد أن هذا الخيار هو المسلك الأرجح نظراً للتحديات التي تعرقل كافة الخيارات الأخرى. فتأخير الخروج من الاتحاد سيوفر الوقت اللازم لتنظيم انتخابات عامة أو استفتاء ثان، وذلك ضروري على الأرجح للخروج من المأزق الحالي. ونتوقع موافقة الاتحاد الأوروبي على تمديد مهلة

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون*

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: 4453-4648 (+974)

عبد الرحمن الجهني

محلل أبحاث

هاتف: 4453-4436 (+974)

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."